

[أثر إدارة الأزمات الإستراتيجية علي الأمن الإقليمي]

(دراسة حالة دولة ليبيا)

إعداد الباحث:

د. امجد إسماعيل غندور

مستخلص الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إدارة الأزمة في ليبيا علي خلق جو من التوتر حيث لازال الصراع يتطور اليوم تلو الآخر وتزداد المخاطر علي الدولة واستمراره اثر بشكل كبير علي دول الإقليم لذلك برزت مشكلة الدراسة والتي تقود للإجابة علي السؤال الرئيسي التالي : ما أثر إدارة الأزمات علي الأمن الإقليمي بالتركيز علي دولة ليبيا وقد انبثق منه ما هو مفهوم إدارة الأزمة وماهي متطلباتها و ماهو مفهوم الأمن الإقليمي ، ما أثر المتغيرات الإجتماعية في ليبيا علي الأمن الإقليمي .

فقد دارت فرضية الدراسة الرئيسية في أنه توجد علاقة بين إدارة الأزمة في ليبيا والأمن الإقليمي وتفرعت من هذه الفرضية الفرضيات الآتية : هنالك علاقة بين المتغيرات السياسية في ليبيا والأمن الإقليمي. هنالك علاقة بين المتغيرات الأمنية في ليبيا والأمن الإقليمي. هنالك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية في ليبيا والأمن الإقليمي. هنالك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية في ليبيا والأمن الإقليمي

لتحقيق أغراض الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي لدراسة الحالة والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستقرائي لإثبات صحة الفروض والمنهج الإستنباطي ليوضح فروق الوقت. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :- الأمن لم يعد يرادف حماية الدولة بالقدرات العسكرية وحسب، فقد تبيّن من خلال الحالة الليبية أنّ غياب العدالة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية المتكافئة، وخطط التنمية المستدامة الواعدة والأهم غياب دولة المؤسسات، سهّل إشعال فتيل الأزمة في ليبيا، والتهديدات الأمنية ليست وليدة البيئة الداخلية فحسب، فمن خلال الدراسة تبين لنا أنّ البعد الخارجي مهم في تغذية بواغث الأزمة وتمديدتها عبر التدخلات الخارجية، التي تُعبّر عن تنافس مصالح الدول المتدخلة ولو على حساب مصلحة أمن واستقرار البلد محل الأزمة، وخطر الأزمة الليبية يتعدى حدود جوارها الإقليمي بل بلغت آثارها إلى دول شمال المتوسط عبر موجات الهجرة غير الشرعية وآثارها على تلك الدول. وبناء على ذلك قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: ضرورة التعامل مع الأزمة الليبية في إطار مبادرات إقليمية تتبنى مقاربة الأمن والتنمية الشاملة، والحرص على حل الأزمة الليبية عبر التسوية السلمية والابتعاد ما أمكن عن فح التدخل العسكري الذي يعمّق الأزمة الليبية. و ضرورة متابعة الملف الليبي حتى في حال الوصول لاتفاق سياسي قصد التنسيق والتعاون وتكثيف الجهود لإعادة بناء الدولة الليبية وبعث التحول الديمقراطي هذا البلد.

Abstract

The problem of studying the lack of management of the crisis in Libya was to create an atmosphere of tension as the conflict continues to develop day after day and the risks to the state and its impact on the countries of the region have increased significantly, so the study problem emerged leading to answer the following main question: What is the impact of crisis management on security and the regional concept of regional security. What is the impact of social changes in Libya on regional security? The main hypothesis of the study is that there is a relationship between crisis management in Libya and

regional security. The following hypotheses are derived from this hypothesis: There is a relationship between political variables in Libya and regional security. There is a relationship between security variables in Libya and regional security. There is a relationship between economic variables in Libya and regional security. There is a relationship between social variables in Libya and regional security

To achieve the purposes of the study, the descriptive approach to the case study, the historical approach to tracking the previous studies, and the inductive method for the validation of hypotheses and the deductive approach were used to explain the differences in time. The study reached a number of results, the most important of which are: In the Libyan case, we have found that the absence of social justice, equal economic opportunities, promising sustainable development plans and, most importantly, the absence of a state of institutions has facilitated the crisis in Libya. The security dimension is not only conducive to the internal environment. The study shows that the external dimension is important in feeding the crisis and its spread through external interventions, which reflect the competing interests of the intervening countries, even at the expense of the country's security and stability interests. The threat of the Libyan crisis extends beyond the borders of its regional neighbors, but its effects have reached the countries of the North of the Mediterranean through the waves of illegal immigration and their effects on those countries. Accordingly, the study presented a number of recommendations, the most important of which are: The Libyan crisis must be dealt with in the context of regional initiatives that adopt a comprehensive approach to security and development. To resolve the Libyan crisis through peaceful settlement and to avoid as much as possible the trap of military intervention that deepens the Libyan crisis. The Libyan file should be pursued even if a political agreement is reached in order to coordinate and cooperate and intensify efforts to rebuild the Libyan state and bring about democratic transformation in this country.

مقدمة

أصبح مصطلح الأزمة من أكثر المصطلحات انتشاراً في العصر الحديث بالنظر إلى مشاهدته ويشهده العالم من أزمات عديدة سياسية، اقتصادية، أمنية، اجتماعية وبيئية ظل عصر الفضاء الرقمي، فالأزمات الدولية وبخاصة الاقتصادية والمالية والسياسية منها التي يشهدها النظام المالي العالمي تطل آثارها كافة الدول مما شكل أثراً فاعلاً على البيئة الإستراتيجية .

يعتمد أساس دراسة الأزمة الليبية على تتبع مسارات ثورة 17 فبراير وتوجهاتها تعكس طبيعة توجهات النظام السياسي الداخلي إضافة إلى أنها تحدد مساراته وأبعاده السياسية والعسكرية والأمنية والإقتصادية والاجتماعية وتضمنت هذه الدراسة تلك الأبعاد والعوامل التاريخية والجغرافية التي تلعب دوراً مباشراً في رسم مسارات تلك الأزمة وتأثيرها على الأمن الإقليمي .

مشكلة الدراسة

اثر عدم إدارة الأزمة في ليبيا علي خلق جو من التوتر حيث لازال الصراع يتطور اليوم تلو الآخر وتزداد المخاطر علي الدولة واستمراره اثر بشكل كبير علي دول الإقليم لذلك برزت مشكلة الدراسة والتي تقود للإجابة علي السؤال الرئيسي التالي :

ما أثر إدارة الأزمات علي الأمن الإقليمي بالتركيز علي دولة ليبيا ؟ وقد انبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما مفهوم إدارة الأزمة ؟
2. ماهي متطلبات إدارة الأزمة ؟
3. ما مفهوم الأمن الإقليمي ؟
4. ما أثر المتغيرات الإجتماعية في ليبيا علي الأمن الإقليمي ؟

أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة لتحقيق الآتي :
1. التعرف علي مدي تأثير المتغيرات السياسية في ليبيا علي الأمن الإقليمي.
 2. التعرف علي مدي تأثير المتغيرات الأمنية في ليبيا علي الأمن الإقليمي.
 3. التعرف علي مدي تأثير المتغيرات الاقتصادية في ليبيا علي الأمن الإقليمي.
 4. التعرف علي مدي تأثير المتغيرات الاجتماعية في ليبيا علي الأمن الإقليمي.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الآتي :

1. المساهمة في توفير معلومات وبيانات عن الأزمات في ليبيا ومدي تأثيرها علي دول الجوار الإقليمي
2. يوفر معلومات عن التهديد للأمن القومي السوداني باعتباره من ضمن دول الجوار الليبي.
3. فتح آفاق لبحوث جديدة .

فروض الدراسة

بهدف الوصول إلي إجابات سليمة للتساؤلات السابقة وحلول علمية للمشكلات المطروحة في هذه الدراسة ومن اجل تحقيق الغاية المرجوة منه فقد دارت فرضية الدراسة الرئيسية في أنه توجد علاقة بين إدارة الأزمة في ليبيا والأمن الإقليمي وتفرعت من هذه الفرضية الفرضيات الآتية :

1. هنالك علاقة بين المتغيرات السياسية في ليبيا والأمن الإقليمي.
2. هنالك علاقة بين المتغيرات الأمنية في ليبيا والأمن الإقليمي.
3. هنالك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية في ليبيا والأمن الإقليمي.
4. هنالك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية في ليبيا والأمن الإقليمي.

نموذج الدراسة

تبحث هذه الدراسة (الإقليمي). مدي دور المتغير المستقل (إدارة الأزمات) علي المتغير التابع (الأمن الإقليمي) .

شكل (1) نموذج الدراسة



منهج الدراسة

تقوم هذه الدراسة علي استخدام المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة والمنهج الاستقرائي.

حدود الدراسة

1. الحدود المكانية . دولة ليبيا
2. الحدود الزمانية . يغطي الدراسة الفترة من 2018م - 2022م .

أدوات جمع البيانات

1. المصادر الأولية. تتمثل في الاستبيان والمقابلات الشخصية مع ذوي الاختصاص

والملاحظة

ب- المصادر الثانوية: تشمل الكتب والمراجع والتقارير والدراسات المتخصصة والمنشورات والدوريات ومواقع متفرقة من شبكة الانترنت

التعريفات الإجرائية

-إدارة الأزمات : هي الحالة التي يحقق الفرد من خلالها ذاته ويشبع رغباته مما يجعله مقبلا علي عمله بحماس ويحرص علي زيادة كفاءته الإنتاجية نتيجة لإشباع حاجاته ورغباته من خلال مزاولته لمهنته التي يعمل بها

-الأمن الإقليمي : مجموعة من الأنشطة التي يؤديها الفرد والتي تعبر عن مستوي كفاءته في انجاز المهام والواجبات المنوط به .

المحور الأول : مفاهيم حول الإستراتيجية ، إدارة الأزمات وأسبابها ومراحل حدوثه

مفهوم الإستراتيجية وتعريف باللغة الإنجليزية بمصطلح (Strategy) ، هي مفهوم ذو دلالة عسكرية، إذ استُخدمت في الحروب القديمة من أجل وضع الخطط المناسبة للإعداد للحرب قبل وقوعها، أو من أجل حماية المعسكر، أو الدولة من أي هجوم محتمل، لذلك تمّ تصنيف الإستراتيجية كفن من الفنون العسكرية، والذي يساهم في التعامل مع كافة الظروف التي تؤدي إلى الاستعداد لحالة الحرب .ومن تعريفات الإستراتيجية بأنها التالية:ن القواعد والمبادئ التي ترتبط بمجال معين، وتساعد الأفراد المرتبطين به من اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على مجموعة من الخطط الدقيقة، والتي تعتمد على وضع الإستراتيجيات الصحيحة للوصول إلى تحقيق نتائج ناجحة، وتعرف أيضاً، بأنها الأفعال، والأساليب التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المخطط لها، مع الأخذ بعين

الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على إمكانية حدوثها، أو تطبيقها بشكل فعلي، لذلك من المهم الحرص على تعديل الإستراتيجيات المتبعة في حال عدم مناسبتها للأحداث الواقعية المرتبطة بها، وحتى لا تؤثر على مسار تحقيق الأهداف بأسلوب صحيح.¹

مبادئ الإستراتيجية

تعتمد الإستراتيجية على المبادئ التالية : وضع كافة الأهداف التي سيتم تحقيقها، وتعتبر المبدأ الأول من مبادئ الإستراتيجية. الحرص على أن تتميز الإستراتيجية بالمرونة، أي أن تكون سهلة التطبيق في بيئة العمل. تعد الإستراتيجية وسيلة من الوسائل المساندة لوظيفة التخطيط الإداري. يجب أن تكون الإستراتيجية شاملة، ومتكاملة، أي أن لا تغفل أي جزء من أجزاء الخطة التي سيتم تنفيذها.²

وظائف الإستراتيجية

1. تشخيص الوضع الراهن وتحديد عناصره وعوامله الإيجابية والسلبية والعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين هذه العوامل إيجاباً وسلباً.
2. تحديد القوى والوسائل المتاحة واختيار الأكثر ملائمة من بينها.
3. تعبئة وحشد القوى والموارد اللازمة.
4. استغلال العوامل الإيجابية وإتاحة الظروف المناسبة لنموها.
5. تحديد العوامل السلبية ووضع الخطط والظروف الملائمة لحصرها.
6. توفير الشروط والظروف والتنظيمات المناسبة.
7. تنسيق استخدام العوامل والوسائل والظروف والقوى ووضعها في منظومة واحدة مترابطة تحقق التكامل والتفاعل.

أنواع الإستراتيجيات

تتعدد أنماط الإستراتيجيات ويتفق كل منها مع أهمية الهدف الذي توضع من أجله ومدى توافر الإمكانيات التي يمكن استخدامها من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي ويمكن تحديد أنواع الإستراتيجيات فيما يلي:

1. الإستراتيجية العقلانية :
2. الإستراتيجية التوجيهية :
3. الإستراتيجية السياسية الإدارية :

إستراتيجية إدارة الأزمة

ينبغي أولاً معرفة مفهوم إدارة الأزمة وصناعتها قبل التطرق إلى إستراتيجيتها . ففي الوقت الذي تمثل فيه صناعة الأزمات أو الإدارة بالأزمات علم وفن السيطرة على الآخرين من خلال أحداث الموقف وتوجيهه بما يخدم أهداف صناعات الأزمة بهدف الإخضاع والابتزاز بعد خلق فوضى منظمة متحكم فيها ، لذا تدعى أحيانا " بفن صناعة المؤامرات ، يساعد على ذلك وجود مناخ من القلق والتوتر والشك . فأن إدارة الأزمة هي علم وفن السيطرة على الموقف وتوجيهه بما يخدم أهداف مشروعة من خلال إدارة الأزمة ذاتها من أجل التحكم في ضغطها ومسارها واتجاهاتها.

1 محمد، خضر ، مفهوم الإستراتيجيات ، موقع موضوع الإلكتروني ، 3 أبريل 2016م ، www.mawdo3.com

2 المرجع السابق .

ترتكز عناصر إدارة الأزمة الناجحة على كل من الآتي :³

- الإنساني الفورية والسريعة إلى الأزمة .
- دفع متواصل وصريح من المعلومات .
- رسائل صادقة تلك التي تكون متسقة المحتوى .
- عرض الشفقة ، أي التعامل الإنساني مع الضحايا .
- تركيز المتحدث الرسمي المدرب بشخص واحد وتحديد وظيفته .

أنواع الأزمات ::

- 1- حسب نوع و مضمون الأزمة.
- 2- حسب النطاق الجغرافي للأزمة
- 3- حسب حجم الأزمة
- 4- حسب المدى الزمني لظهور و تأثير الأزمة
- 5- حسب طبيعة التهديدات التي تخلق الأزمة :
- 6- حسب أسباب الأزمات :
- 7- حسب طبيعة أطراف الأزمة :

مفاهيم وإبعاد الأمن الإقليمي

مفهوم الأمن الإقليمي

الأمن الإقليمي مقارنة مفاهيمية يعتبر مفهوم الأمن من المصطلحات الأكثر إثارة للاختلاف لدى العديد من الباحثين لأن الأمن كمقاربة مفاهيمية ليس من المفاهيم السهل تعريفها وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، حيث تعددت مستويات الأمن بين ماهو وطني، وما هو إقليمي وما هو عالمي، حيث هذا الأخير الذي برز في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليدل على مجموعة من الدول المرتبطة مع بعضها البعض في إطار نظام إقليمي، والذي اختلفت تسمياته بين النظام الفرعي أو النظام الدولي الجزئي، يشتمل على مقومات تحدده وتضبط وظائفه⁴.

مفهوم الأمن الإقليمي

تعريف الدكتور حامد ربيع "الأمن الإقليمي بأنه اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين، ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم، وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث⁵."

إجراءات الدراسة الميدانية

يشتمل هذا المبحث على الخطوات والإجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة الميدانية، ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة ، وطريقة إعداد أدواتها ، وإجراء إختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها

3 شريف، سالم، حمد، إدارة الأزمات، القاهرة، دار النشر، 2000م، ص 101.

4 حسين، محمد، الظاهر، الأمن القومي العربي: مدخل نظري، مجلة الدراسات اليمنية، العدد 48، مارس 2013، ص 215 .

5 ربيع، حامد ، نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط (مصر: دار الموقف العربي، 1984 ، ص

للدراسة والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وإستخراج النتائج، كما يتم توضيح المقاييس والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. وذلك على النحو التالي:-
أولاً- أداة الدراسة

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال الدراسة العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على إعداد إستبانة مكونة من قسمين:

القسم الأول: يشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهي:

1/ النوع.

2/ العمر.

3/ المؤهل التعليمي.

4/ التخصص العلمي.

5/ المهنة.

6/ سنوات الخبرة

القسم الثاني: وشمل متغيرات الدراسة الأساسية: وهي محاور والتي من خلالها يتم التعرف فروض الدراسة. ويشتمل هذا القسم من عدد (41) عبارة وفقاً لما يلي:

جدول رقم (1-4) توزيع عبارات الإستبانة

م	محاور الدراسة	عدد الفقرات
1	هنالك علاقة بين المتغيرات السياسية في ليبيا والأمن الإقليمي	8
2	هنالك علاقة بين المتغيرات الأمنية في ليبيا والأمن الإقليمي	7
3	هنالك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية في ليبيا والأمن الإقليمي	8
4	هنالك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية في ليبيا والأمن الإقليمي	8
	إجمالي العبارات	31

المصدر: إعداد الباحث 2022

إعتمدت الدراسة في إعداد هذا القسم على مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي، والذي يتراوح بين (أوافق بشدة - ولا أوافق بشدة) ، وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في الدراسة كالآتي:
- إعطاء كل درجة من درجات مقياس ليكرت الخماسي وزن ترجيحي كالآتي: أوافق بشدة (5)، أوافق (4)، محايد (3)، لا أوافق (2)، لا أوافق بشدة (1). وبناءً عليه كلما ارتفع الوزن المرجح عن (3) كانت هنالك موافقة وكلما قلّ الوزن المرجح عن (3) كانت هنالك عدم موافقة.
ثانياً تقييم أداة الدراسة:

ويتم تقييم واختبار أدوات القياس من خلال المقاييس التالية:

(1). اختبار ثبات أداة الدراسة

يقصد بالثبات (إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يُعطي نفس النتائج بإحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة) . ويستخدم لقياس الثبات معامل الفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة

المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة⁽¹⁾.
وقد تم التأكد من ثبات المقياس بإجراء الاختبار على عبارات كل فرضية من فرضيات الدراسة على حده وحساب معامل الثبات، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (2-4) معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
إجمالي العبارات	31	0.858

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS 2022

من الجدول (2-4) نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة أكبر من (60%) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع محاور الإستبانة سواء كان ذلك لكل محور على حدة أو على مستوى جميع محاور الإستبانة حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.858) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.
(2). صدق المحكمين:

تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح والتي قد ترجع إما إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى حيث قام الباحث بعرض الإستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في مجال الإستراتيجية لتحليل مضامين عبارات المقاييس ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس ثم قبول وتعديل بعض العبارات ، وبعد استعادة الإستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي أقرحت عليه، وبذلك تم تصميم الإستبانة في صورتها النهائية (أنظر ملحق).
مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، وفي هذه الدراسة يتكون مجتمع الدراسة من اساتذة وموظفين وعمال، وتم اختيار مفردات عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة العينة (القصدية) وهي إحدى العينات غير الإحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على آراء أو معلومات معينة لا يتم الحصول عليها إلا من تلك الفئة المقصودة ، فطبيعة مشكلة وفرضيات هذا الدراسة يوجد لها اهتماماً مقدراً وسط مجتمع الدراسة وتم توزيع عدد (120) إستبانة وتم إسترجاع (100) إستبانة سليمة تم إستخدامها في التحليل بنسبة إسترجاع بلغت (100)%. بيانها كالآتي:

جدول (3-4) الإستبانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة %
إستبانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	100	83
إستبانات لم يتم إعادتها	20	17

(1)د. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS ،(القاهرة: الدار الجامعية، 2005م)، ص 560.

0	0	إستبانات غير صالحة للتحليل
%100	120	إجمالي الإستبانات الموزعة

المصدر: إعداد الباحث 2022م

ثانياً: الأساليب الإحصائية الوصفية

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول علي قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين .

المبحث الثاني : تحليل بيانات الدراسة الميدانية:-

بهدف تحليل البيانات الشخصية لمعرفة مدي تمثيل إجابات الوحدات المبحوثة لمجتمع الدراسة ومن ثم تقديم إحصائيات وصفية للبيانات الشخصية وقد تم تلخيص البيانات في جداول وأشكال توضح قيم كل متغير لتوضيح عدد المشاهدات للقيمة الواحدة داخل المتغير في شكل أرقام ونسب مئوية.

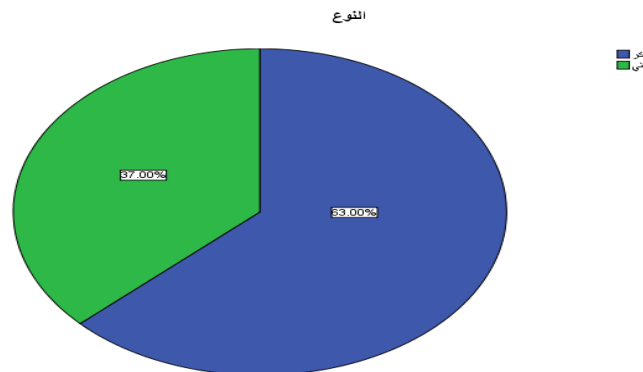
1: توزيع عينة الدراسة في ضوء المتغير النوع

جدول رقم(4-4)التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	63	63.0
أنثى	37	37.0
المجموع	100	100.0

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2022م.

شكل رسم بياني (4-1) توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير النوع.



ويتضح من الجدول (4-4)والشكل(4-1) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الذكور حيث بلغت نسبتهم 63% أما الإناث فقد بلغت نسبتهم 37% من إجمالي العينة الكلية وهذه النتيجة يعتبرها الباحث أن نسبة الذكور كبيرة وهذا النسبة تدل علي أن أغلب أفراد العينة من الذكور.

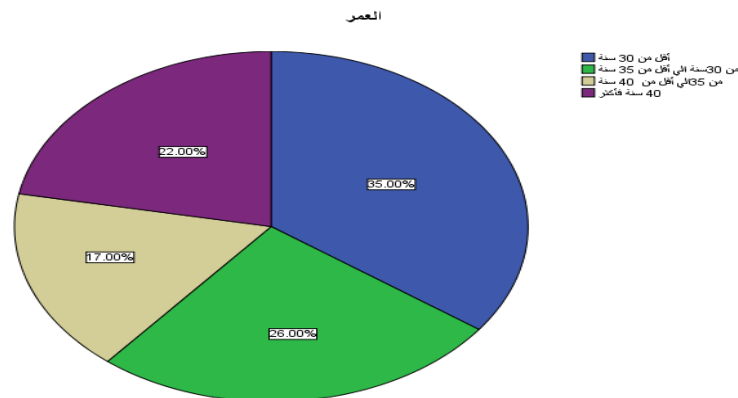
2: توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير العمر:

تم التعريف علي الفئات العمرية المختلفة والتي ينتمي إليها كل فرد من أفراد العينة وذلك بإعطاء المبحوثون الإجابات الآتية:

جدول رقم (4-5) يوضح توزيع العينة حسب العمر

النسبة	التكرار	البيان
35	35.0	أقل من 30 سنة
26	26.0	من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة
17	17.0	من 35 إلى أقل من 40 سنة
22	22.0	40 سنة فأكثر
100	100.0	المجموع

شكل رسم بياني (4-2) توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير العمر.



يتضح من الجدول (4-5) والشكل (4-2) أن غالبية أفراد العينة تقل أعمارهم من 30 سنة وبلغت نسبتهم 35% بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 وأقل من 35 سنة حيث بلغت نسبتهم 26% من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين تزيد أعمارهم عن 40 سنة فأكثر بلغت نسبتهم 22% بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 وأقل من 40 سنة بلغت نسبتهم 17% يتضح من الدراسة أن أغلب أفراد العينة تقل أعمارهم عن 30 سنة.

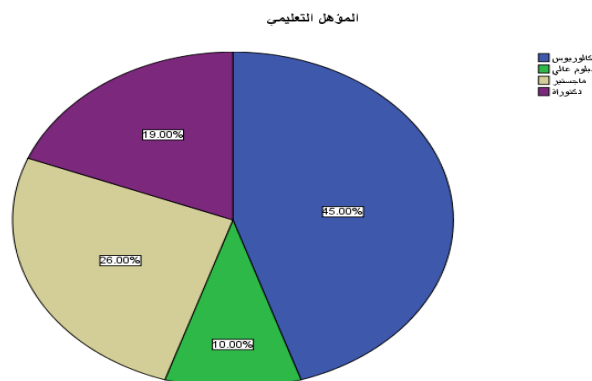
3: توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (4-6) يوضح توزيع العينة حسب المؤهل التعليمي

النسبة	التكرار	البيان
35	35.0	بكالوريوس
26	26.0	دبلوم عالي
17	17.0	ماجستير
22	22.0	دكتوراه

100	100.0	المجموع
-----	-------	---------

شكل رسم بياني (3-4) توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير المؤهل العلمي

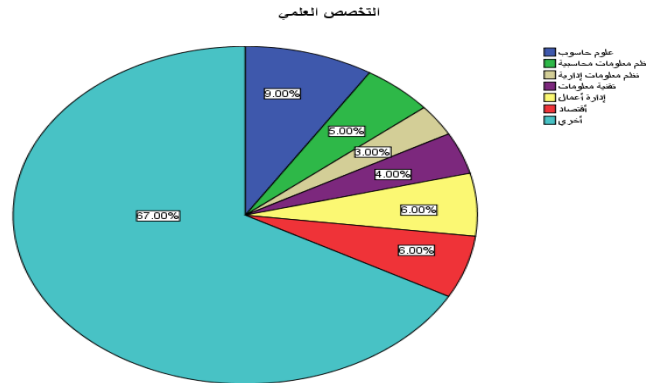


من الجدول (4-6) يتضح أن أغلب أفراد العينة من حملة البكالوريوس حيث مثلوا بنسبة 35% من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الدبلوم العالي 26% و ثم يليهم حملة الدكتوراه وبلغت نسبتهم 22% بينما الأقلية هم من حملة الماجستير مثلها بنسبة 17% مما يدل على أن أغلب أفراد العينة من حملة البكالوريوس.

4: توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير التخصص العلمي
جدول رقم (4-7) يوضح توزيع العينة حسب التخصص العلمي

النسبة	التكرار	البيان
9.0	9	علوم حاسوب
5.0	5	نظم معلومات محاسبية
3.0	3	نظم معلومات إدارية
4.0	4	تقنية معلومات
6.0	6	إدارة أعمال
6.0	6	إقتصاد
67.0	67	أخرى
100.0	100	المجموع

شكل رسم بياني (4-4) توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير التخصص العلمي.



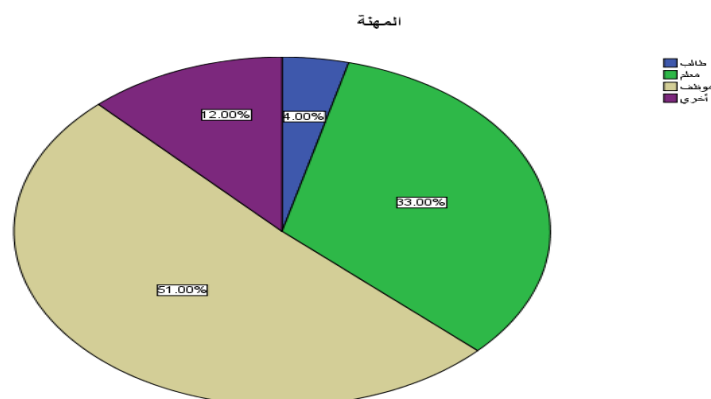
يتضح من الجدول (4-7) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة من تخصصات أخرى بلغت نسبتهم 67% من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة المتخصصين علوم حاسوب 9% و نسبة المتخصصين في إدارة الأعمال والإقتصاد 6% و بلغت نسبة المتخصصين نظم معلومات محاسبية 5% من أفراد العينة أما أفراد العينة من تخصص تقنية معلومات بلغت نسبتهم 4% بينما بلغت نسبة المتخصصين نظم معلومات إدارية 3% مما يدل على أن أغلب من التخصصات الأخرى من إجمالي العينة المبحوثة.

5: توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير المهنة:

جدول رقم (4-8) يوضح توزيع العينة حسب المهنة

البيان	التكرار	النسبة
طالب	4	4.0
معلم	33	33.0
موظف	51	51.0
أخرى	12	12.0
المجموع	100	100.0

شكل رسم بياني (4-5) يوضح توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير المهنة



يتضح من الجدول (4-8) أن أغلب أفراد العينة من الموظفين وكانت نسبتهم 51% ثم يليهم من المعلمين وكانت نسبتهم 33% وأما الأخرى وكانت نسبتهم 12% والطلاب كانت نسبتهم 4% مما يدل على أن أغلب أفراد العينة من الموظفين.

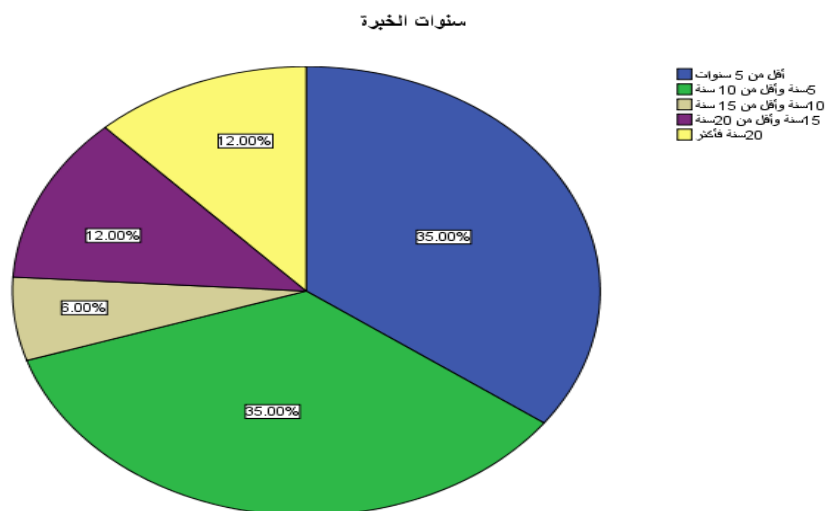
6: توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (4-9) يوضح توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	البيان
35	35	أقل من 5 سنوات
35	35	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات
6	6	من 10 سنوات وأقل من 15 سنة
12	12	من 15 سنوات وأقل من 20 سنة
12	12	من 20 سنة فأكثر
100.0	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2015م

شكل رسم بياني (4-6) توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير سنوات الخبرة.



يتضح من الجدول أعلاه (4-9) أن أغلب أفراد العينة لهم سنوات خبرة أقل من 5 سنوات والذين تتراوح خبراتهم ما بين 5 وأقل من 10 سنة بلغت نسبتهم 35% بينما بلغت نسبة الذين تزيد خبرتهم عن 20 سنة فأكثر والذين تتراوح خبراتهم ما بين 15 وأقل من سنة فقد بلغت نسبتهم 12% بينما بلغت نسبة الذين تتراوح خبراتهم بين 10 وأقل من 15 سنة 6% وهذه النتيجة توضح أن معظم العاملين خبراتهم أقل من 5 سنوات ما بين 5 وأقل من 10 سنة.

تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة
يشتمل هذا المبحث على تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من مناقشة فروض الدراسة وذلك وفقاً
للخطوات التالية:

1/ التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة على عبارات فروض الدراسة
وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول والتي تُوضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة
في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة.

2/ التحليل الإحصائي لعبارات فروض الدراسة
وذلك من خلال تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع محاور الدراسة لمعرفة إتجاه عينة الدراسة وترتيب
العبارات حسب أهميتها النسبية.

تحليل بيانات الفرضية الأولى
هنالك علاقة بين المتغيرات السياسية في ليبيا والأمن الإقليمي
أولاً: التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى
وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة لجميع عبارات الفرضية:

جدول رقم (4-10) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
التغيير في لامركزية الحكم المحلي يؤثر على ثبات الأمن الإقليمي	64	64.0	24	24.0	9	9.0	2	2.0	1	1.0
تطبيق نظام الحكم الأهلي في المحليات يزيد من عملية ضبط الأمن الإقليمي	55	55.0	29	29.0	8	8.0	6	6.0	2	2.0
توفر البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية يزيد من استقرار الأمن الإقليمي	59	59.0	17	17.0	20	20.0	4	4.0	0	0.0
إشراك كافة شرائح المجتمع في عمليات الرقابة الأمنية يزيد من تمكين الأمن الإقليمي	55	55.0	29	29.0	11	11.0	5	5.0	0	0.0
منظمات المجتمع المدني والشرطة المجتمعية لها الدور الفعال في ضبط الأمن الإقليمي	43	43.0	45	45.0	7	7.0	1	1.0	4	4.0
توعية الطلاب والعاملين بأجهزة الدولة بمفهوم الأمن الإقليمي سيكون له الأثر الإيجابي في تحقيق الأمن	42	42.0	33	33.0	11	11.0	9	9.0	5	5.0
اختيار الكوادر المؤهلة والتدريب المستمر للعاملين في القطاعات العسكرية يؤدي إلى استقرار الأمن	46	46.0	28	28.0	12	12.0	10	10.0	4	4.0
توفير فرص العمل للطلاب وإتاحة المجال لذوي الخبرة السياسية يزيد من فكرة الوطن الواحد أمنياً	63	63.0	22	22.0	7	7.0	6	6.0	2	2.0

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2022

يتضح من الجدول رقم (4-10) ما يلي:

1. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على (التغيير في لامركزية الحكم المحلي يؤثر على ثبات الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (88) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9) % .
2. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق نظام الحكم الأهلي في المحليات يزيد من عملية ضبط الأمن الإقليمي حيث بلغت نسبتهم (84) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8) % .

3. إن غالبية أفراد العينة يوافقون (على توفر البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية يزيد من استقرار الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (76) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20) %.

4. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على (أن إشراك كافة شرائح المجتمع في عمليات الرقابة الأمنية يزيد من تمكين الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (84) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (5) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11) %.

5. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (منظمات المجتمع المدني والشرطة المجتمعية لها الدور الفعال في ضبط الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (88) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7) %.

6. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (توعية الطلاب والعاملين بأجهزة الدولة بمفهوم الأمن الإقليمي سيكون له الأثر الإيجابي في تحقيق الأمن) حيث بلغت نسبتهم (75) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (14) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11) %.

7. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (اختيار الكوادر المؤهلة والتدريب المستمر للعاملين في القطاعات العسكرية يؤدي إلى استقرار الأمن) حيث بلغت نسبتهم (74) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (14) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12) %.

8. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (توفير فرص العمل للطلاب وإتاحة المجال لذوي الخبرة السياسية يزيد من فكرة الوطن الواحد أمنياً) حيث بلغت نسبتهم (85) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7) %.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم .

جدول رقم (4-11) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

الترتيب	الدلالة	المتوسط	الانحراف المعياري	العبارات
8	موافق بشدة	3.5200	.82241	التغيير في لامركزية الحكم المحلي يؤثر على ثبات الأمن الإقليمي
4	موافق بشدة	3.7100	.98775	تطبيق نظام الحكم الأهلي في المحليات يزيد من عملية ضبط الأمن الإقليمي
5	موافق بشدة	3.6900	.92872	توفر البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية يزيد من استقرار الأمن الإقليمي
6	موافق بشدة	3.6600	.86713	إشراك كافة شرائح المجتمع في عمليات الرقابة الأمنية يزيد من تمكين الأمن الإقليمي

3	موافق	3.7800	.92747	منظمات المجتمع المدني والشرطة المجتمعية لها الدور الفعال في ضبط الأمن الإقليمي
1	موافق بشدة	4.0200	1.1632 4	توعية الطلاب والعاملين بأجهزة الدولة بمفهوم الأمن الإقليمي سيكون له الأثر الإيجابي في تحقيق الأمن
2	موافق بشدة	3.9800	1.1632 4	اختيار الكوادر المؤهلة والتدريب المستمر للعاملين في القطاعات العسكرية يؤدي إلى استقرار الأمن
7	موافق بشدة	3.6200	.99270	توفير فرص العمل للطلاب وإتاحة المجال لذوي الخبرة السياسية يزيد من فكرة الوطن الواحد أمنياً
		26.32		إجمالي متوسط العبارات

يتضح من الجدول رقم (4-11) ما يلي:

1/ إن جميع العبارات التي تُعبر عن عبارات (الفرضية الأولى) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3). وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية.

2/ أهم عبارة من عبارات (الفرضية الأولى) من وجهة نظر العينة هي (توعية الطلاب والعاملين بأجهزة الدولة بمفهوم الأمن الإقليمي سيكون له الأثر الإيجابي في تحقيق الأمن) حيث متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.0200) بإنحراف معياري (1.16324) وأقل عبارة هي (التغيير في لامركزية الحكم المحلي يؤثر على ثبات الأمن الإقليمي) حيث بلغ متوسط العبارة (3.5200) بإنحراف معياري (0.82241).

3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (26.32) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على مجمل عبارات (الفرضية الأولى).

تحليل بيانات الفرضية الثانية

هنالك علاقة بين المتغيرات الأمنية في ليبيا والأمن الإقليمي أولاً" التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية ، وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة لجميع عبارات الفرضية:

جدول رقم (4-12) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
كلما زاد عدد الكوادر المؤهلين في قطاعات الأمن قلل من اختراق النواحي الأمنية	48	48.0	39	39.0	2	2.0	11	11.0	0	0.0
استخدام التكنولوجيا الحديثة في أنظمة الدولة يؤثر في علمية ضبط الأمن الإقليمي	32	32.0	45	45.0	7	7.0	14	14.0	2	2.0
عدم الثبات في السياسات المحلية يؤثر في ضبط الرقابة الأمنية ويزيد من شتات الأحزاب الوطنية	43	43.0	46	46.0	7	7.0	4	4.0	0	0.0

50	50.0	24	24.0	14	14.0	10	10.0	2	2.0	ممارسة الدكتاتورية لنظام الحزب الحاكم يؤدي إلى زعزعة الأمن وعدم توحيد الصف
44	44.0	22	22.0	13	13.0	14	14.0	7	7.0	استخدام المرونة الأمنية في رقابة دخلاء المجتمع يزيد من ضبط الأمن الداخلي
38	38.0	28	28.0	22	22.0	10	10.0	2	2.0	عدم السماح للملشيات والمارقين عن نظام الدولة من ممارسة التخريب يكون له الأثر الإيجابي في ضبط الأمن
44	44.0	22	22.0	13	13.0	14	14.0	7	7.0	الاستعانة بذوي الخبرات الأمنية لإقامة الدورات الأمنية للكوادر العاملة في القطاع الحكومي يزيد من ضبط الأمن

يتضح من الجدول رقم (12-4) ما يلي:

1. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (كلما زاد عدد الكوادر المؤهلين في قطاعات الأمن قلل من اختراق النواحي الأمنية) حيث بلغت نسبتهم (87) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (11) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2) % .
2. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (استخدام التكنولوجيا الحديثة في أنظمة الدولة يؤثر في علمية ضبط الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (77) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (16) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7) % .
3. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (عدم الثبات في السياسات المحلية يؤثر في ضبط الرقابة الأمنية ويزيد من شتات الأحزاب الوطنية) حيث بلغت نسبتهم (89) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7) % .
4. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (ممارسة الدكتاتورية لنظام الحزب الحاكم يؤدي إلى زعزعة الأمن وعدم توحيد الصف) حيث بلغت نسبتهم (74) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (12) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14) % .
5. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (استخدام المرونة الأمنية في رقابة دخلاء المجتمع يزيد من ضبط الأمن الداخلي) حيث بلغت نسبتهم (66) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (21) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13) % .
6. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن عدم السماح للملشيات والمارقين عن نظام الدولة من ممارسة التخريب يكون له الأثر الإيجابي في ضبط الأمن حيث بلغت نسبتهم (66) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (12) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22) % .
7. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن الاستعانة بذوي الخبرات الأمنية لإقامة الدورات الأمنية للكوادر العاملة في القطاع الحكومي يزيد من ضبط الأمن حيث بلغت نسبتهم (66) % بينما بلغت

نسبة غير الموافقة على ذلك (21)%. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13)%.
ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية
فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم .

جدول رقم (13-4) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

الترتيب	الدلالة	المتوسط	الانحراف المعياري	العبارات
6	موافق بشدة	.76003	.94409	كلما زاد عدد الكوادر المؤهلين في قطاعات الأمن قلل من اختراق النواحي الأمنية
4	موافق	4.0900	1.06453	استخدام التكنولوجيا الحديثة في أنظمة الدولة يؤثر في علمية ضبط الأمن الإقليمي
7	موافق	.72003	.76647	عدم الثبات في السياسات المحلية يؤثر في ضبط الرقابة الأمنية ويزيد من شتات الأحزاب الوطنية
5	موافق بشدة	3.9000	1.10554	ممارسة الدكتاتورية لنظام الحزب الحاكم يؤدي إلى زعزعة الأمن وعدم توحيد الصف
3	موافق بشدة	4.1800	1.32200	استخدام المرونة الأمنية في رقابة دخلاء المجتمع يزيد من ضبط الأمن الداخلي
2	موافق بشدة	4.1000	1.08711	عدم السماح للملشيات والمارقين عن نظام الدولة من ممارسة التخريب يكون له الأثر الإيجابي في ضبط الأمن
1	موافق بشدة	4.1800	1.32100	الاستعانة بذوي الخبرات الأمنية لإقامة الدورات الأمنية للكوادر العاملة في القطاع الحكومي يزيد من ضبط الأمن
		21.93006		إجمالي متوسط العبارات

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2022

يتضح من الجدول رقم (13-4) ما يلي:

- 1/ إن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات (الفرضية الثانية) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3). وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية.
- 2/ أهم عبارة من عبارات (الفرضية الثانية) من وجهة نظر العينة هي (الاستعانة بذوي الخبرات الأمنية لإقامة الدورات الأمنية للكوادر العاملة في القطاع الحكومي يزيد من ضبط الأمن) حيث متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.1800) بانحراف معياري (1.32100) وأقل عبارة هي (عدم الثبات في السياسات المحلية يؤثر في ضبط الرقابة الأمنية ويزيد من شتات الأحزاب الوطنية) حيث بلغ متوسط العبارة (3.7200) بانحراف معياري (0.76647) .
- 3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (21.93006) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على مجمل عبارات (الفرضية الثانية).

تحليل بيانات الفرضية الثالثة
هنالك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية في ليبيا والأمن الإقليمي
أولاً: التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة لجميع عبارات الفرضية:

جدول رقم (4-14) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
4.0	4	1.0	1	14.0	14	28.0	28	53.0	53	يؤثر سعر الصرف عند ارتفاعه على الأمن الإقليمي من ناحية اقتصادية
6.0	6	8.0	8	13.0	13	30.0	30	43.0	43	شح السلع والخدمات له التأثير المباشر على الأمن الإقليمي
5.0	5	5.0	5	6.0	6	25.0	25	59.0	59	تؤثر المنتجات المحلية على زعزعة الأمن الإقليمي من ناحية احتكارها وزيادة الضريبة عليها
6.0	6	34.0	34	16.0	16	18.0	18	26.0	26	ارتفاع نسبة التضخم تؤثر على الأمن الإقليمي
2.0	2	9.0	9	5.0	5	41.0	41	43.0	43	ارتفاع نسبة البطالة في شرائح المجتمع تؤدي إلى عدم استقرار الأمن الإقليمي بسبب التجمعات
0.0	0	7.0	7	10.0	10	31.0	31	52.0	52	كلما زادت القيمة الزمنية للنقود أدت إلى فقدان التكلفة التاريخية لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين يؤثر في الأمن القومي
2.0	2	4.0	4	13.0	13	32.0	32	49.0	49	استخدام السياسات النقدية الغير ناجحة يؤثر على استقرار الأمن الإقليمي
3.0	3	15.0	15	15.0	15	37.0	37	30.0	30	تقليل الإنفاق الحكومي وضعف القوة الشرائية وندرة الموارد الطبيعية يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية ويؤثر على الأمن الإقليمي

يتضح من الجدول رقم (4-14) ما يلي:

1. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (يؤثر سعر الصرف عند ارتفاعه على الأمن الإقليمي من ناحية اقتصادية) حيث بلغت نسبتهم (81) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14) % .

2. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان شح السلع والخدمات له التأثير المباشر على الأمن الإقليمي حيث بلغت نسبتهم (73) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (14) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13) %.
 3. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تؤثر المنتجات المحلية على زعزعة الأمن الإقليمي من ناحية احتكارها وزيادة الضريبة عليها) حيث بلغت نسبتهم (84) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (10) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6) %.
 4. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (ارتفاع نسبة التضخم تؤثر على الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (44) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (40) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16) %.
 5. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (ارتفاع نسبة البطالة في شرائح المجتمع تؤدي إلى عدم استقرار الأمن الإقليمي بسبب التجمعات) حيث بلغت نسبتهم (84) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (11) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5) %.
 6. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على (كلما زادت القيمة الزمنية للنقود أدت إلى فقدان التكلفة التاريخية لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين يؤثر في الأمن القومي) حيث بلغت نسبتهم (83) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10) %.
 7. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (استخدام السياسات النقدية الغير ناجحة يؤثر على استقرار الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (81) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (6) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13) %.
 8. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تقليل الإنفاق الحكومي وضعف القوة الشرائية وندرة الموارد الطبيعية يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية ويؤثر على الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (67) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (18) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15) %.
- الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة
- فيما يلي جدول يوضح المتوسط و الانحراف المعياري والأهمية النسبية لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم .

جدول رقم (4-15) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة

الترتيب	الدلالة	المتوسط	الانحراف المعياري	العبارات
6	موافق بشدة	.75003	1.00880	يؤثر سعر الصرف عند ارتفاعه على الأمن الإقليمي من ناحية اقتصادية
3	موافق بشدة	.04004	1.19697	شح السلع والخدمات له التأثير المباشر على الأمن الإقليمي
7	موافق بشدة	.72003	1.11083	تؤثر المنتجات المحلية على زعزعة الأمن الإقليمي من ناحية احتكارها وزيادة الضريبة عليها
1	لا أوافق	.76004	1.32665	ارتفاع نسبة التضخم تؤثر على الأمن الإقليمي

4	موافق بشدة	.86003	1.00524	ارتفاع نسبة البطالة في شرائح المجتمع تؤدي إلى عدم استقرار الأمن الإقليمي بسبب التجمعات
8	موافق بشدة	.72003	.91099	كلما زادت القيمة الزمنية للنقود أدت إلى فقدان التكلفة التاريخية لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين يؤثر في الأمن القومي
5	موافق بشدة	.78003	.95959	استخدام السياسات النقدية الغير ناجحة يؤثر على استقرار الأمن الإقليمي
2	موافق بشدة	.24004	1.12923	تقليل الإنفاق الحكومي وضعف القوة الشرائية وندرة الموارد الطبيعية يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية ويؤثر على الأمن الإقليمي
		4.8702 7		إجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2022

يتضح من الجدول رقم (4-15) أدناه ما يلي:

- 1/ إن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات (الفرضية الثانية) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3). وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية.
- 2/ أهم عبارة من عبارات (الفرضية الثالثة) من وجهة نظر العينة هي (ارتفاع نسبة التضخم تؤثر على الأمن الإقليمي) حيث متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (7.6004) بإنحراف معياري (1.32665) وأقل عبارة هي شح السلع والخدمات له التأثير المباشر على الأمن الإقليمي، حيث بلغ متوسط العبارة (0.04004) بإنحراف معياري (1.19697).
- 3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.87027) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على مجمل عبارات (الفرضية الثالثة).

تحليل بيانات الفرضية الرابعة: هنالك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية في ليبيا والأمن الإقليمي أولاً: التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الرابعة

وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة لجميع عبارات الفرضية:

جدول رقم (4-16) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الرابعة

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
6	6	2	2	22	22	17	17	53	53	انخفاض نسبة الزواج في المجتمع يؤدي إلى خلق المشكلات الأسرية بالتالي ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي

1	1	15	15	116	11 6	27	27	41	41	تساهم الحروب القبلية والمليشيات في زعزعة الأمن الإقليمي
1	1	8	8	12	12	39	39	40	40	العادات والتقاليد في المجتمع خاصة التأثير ينعكس دورها سلباً في استقرار الأمن الإقليمي
4	4	10	10	13	13	33	33	40	40	ارتفاع نسبة الوفيات بسبب الفقر والجوع والمرض والخلافات الأسرية له الأثر السلبي على الأمن الإقليمي
1	1	8	8	21	21	23	23	47	47	مفهوم الجهورية السائدة في المجتمع ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي
9	9	15	15	17	17	16	16	43	43	تساهم العنصرية والتفرقة بين شرائح المجتمع في عدم الاستقرار الأمن الإقليمي
5	5	6	6	11	11	33	33	45	45	تؤدي ظاهرة المحسوبية في التوظيف داخل المؤسسات إلى عدم الاستقرار العمل الحكومي وبالتالي الأمن الإقليمي
7	7	5	5	12	12	35	35	41	41	تداول السلطة المالكة بين فئات الأسرة المالكة ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي

يتضح من الجدول رقم (4-16) ما يلي:

1. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن انخفاض نسبة الزواج في المجتمع يؤدي إلى خلق المشكلات الأسرية بالتالي ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي حيث بلغت نسبتهم (70) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22) % .
2. إن غالبية أفراد العينة يوافقون (تساهم الحروب القبلية والمليشيات في زعزعة الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (68) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (16) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16) % .
3. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (العادات والتقاليد في المجتمع خاصة التأثير ينعكس دورها سلباً في استقرار الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (79) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (9) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12) % .
4. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (ارتفاع نسبة الوفيات بسبب الفقر والجوع والمرض والخلافات الأسرية له الأثر السلبي على الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (73) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (14) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13) % .
5. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (مفهوم الجهورية السائدة في المجتمع ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (70) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (9) % . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21) % .

6. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تساهم العنصرية والتفرقة بين شرائح المجتمع في عدم الاستقرار الأمني الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (59) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (24)%. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17) %.

7. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تؤدي ظاهرة المحسوبية في التوظيف داخل المؤسسات إلى عدم الاستقرار العمل الحكومي وبالتالي الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (78) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (11)%. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11) %.

8. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تداول السلطة المالكة بين فئات الأسرة المالكة ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (76) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (12) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12) %.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الرابعة

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم .

جدول رقم (4-17) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الرابعة

الترتيب	الدلالة	المتوسط	الانحراف المعياري	العبارات
6	موافق بشدة	.91003	1.17288	انخفاض نسبة الزواج في المجتمع يؤدي إلى خلق المشكلات الأسرية بالتالي ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي
2	موافق بشدة	.08004	1.12528	تساهم الحروب القبلية والمليشيات في زعزعة الأمن الإقليمي
8	موافق بشدة	.91003	.96499	العادات والتقاليد في المجتمع خاصة الثأر ينعكس دورها سلباً في استقرار الأمن الإقليمي
3	موافق بشدة	.05004	1.14040	ارتفاع نسبة الوفيات بسبب الفقر والجوع والمرض والخلافات الأسرية له الأثر السلبي على الأمن الإقليمي
7	موافق بشدة	.93003	1.04693	مفهوم الجهوية السائدة في المجتمع ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي
1	موافق بشدة	.31004	1.39041	تساهم العنصرية والتفرقة بين شرائح المجتمع في عدم الاستقرار الأمني الإقليمي
5	موافق بشدة	.93003	1.12146	تؤدي ظاهرة المحسوبية في التوظيف داخل المؤسسات إلى عدم الاستقرار العمل الحكومي وبالتالي الأمن الإقليمي
4	موافق بشدة	.02004	1.17189	تداول السلطة المالكة بين فئات الأسرة المالكة ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي
		4.14028		إجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2022

يتضح من الجدول رقم (4-17) ما يلي:

1/ إن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات (الفرضية الرابعة) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3). وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية.

2/ أهم عبارة من عبارات (الفرضية الرابعة) من وجهة نظر العينة هي (تساهم العنصرية والتفرقة بين شرائح المجتمع في عدم الاستقرار الأمني الإقليمي) حيث متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (31004). بإنحراف معياري (1.39041) وأقل عبارة هي (العادات والتقاليد في المجتمع خاصة الثار ينعكس دورها سلباً في استقرار الأمن الإقليمي) حيث بلغ متوسط العبارة (91003). بإنحراف معياري (96499) .

3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.14028) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على مجمل عبارات (الفرضية الرابعة).

أهم النتائج:-

الأمن لم يعد يرادف حماية الدولة بالقدرات العسكرية وحسب، فقد تبيناً من خلال الحالة الليبية أنّ غياب العدالة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية المتكافئة، وخطط التنمية المستدامة الواعدة والأهم غياب دولة المؤسسات، سهّل إشعال فتيل الأزمة في ليبيا، والتهديدات الأمنية ليست وليدة البيئة الداخلية فحسب، فمن خلال الدراسة تبين لنا أنّ البعد الخارجي مهم في تغذية بواعث الأزمة وتمديدتها عبر التدخلات الخارجية، التي تُعبّر عن تنافس مصالح الدول المتدخلة ولو على حساب مصلحة أمن واستقرار البلد محل الأزمة،

أهم التوصيات: ضرورة التعامل مع الأزمة الليبية في إطار مبادرات إقليمية تتبنى مقاربة الأمن والتنمية الشاملة، والحرص على حل الأزمة الليبية عبر التسوية السلمية والابتعاد ما أمكن عن فخ التدخل العسكري الذي يعمّق الأزمة الليبية. وضرورة متابعة الملف الليبي حتى في حال الوصول لاتفاق سياسي قصد التنسيق والتعاون وتكثيف الجهود لإعادة بناء الدولة الليبية وبعث التحول الديمقراطي في هذا البلد.

النتائج

1. الأزمة موقف يحتاج لبذل جهد للتعرف عليها ومتغيراتها وتفسير ظاهرها ومحاولة السيطرة على أحداثها وتجنب مخاطرها ومن ثم تحديد الحل المناسب لما يمكن من استخدام إجراءات سليمة.
2. تتطلب السيطرة على الأزمة التحرك في ثلاثة اتجاهات تتمثل في التعامل مع العوامل المسببة للأزمة والقوى الداعمة لها وكذلك العوامل ذات الصلة بها
3. الأمن لم يعد يرادف حماية الدولة بالقدرات العسكرية وحسب، فقد تبين من خلال الحالة الليبية أنّ غياب العدالة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية المتكافئة، وخطط التنمية المستدامة الواعدة والأهم غياب دولة المؤسسات، سهّل إشعال فتيل الأزمة في ليبيا.
4. التهديدات الأمنية ليست وليدة البيئة الداخلية فحسب، فمن خلال الدراسة تبين لنا أنّ البعد الخارجي مهم في تغذية بواعث الأزمة وتمديدتها عبر التدخلات الخارجية، التي تُعبّر عن تنافس مصالح الدول المتدخلة ولو على حساب مصلحة أمن واستقرار البلد محل الأزمة

التوصيات:

1. ضرورة المعرفة الكاملة لتطورات الأزمة والإجراءات الفاعلة اللازمة لمواجهتها ، كذلك يجب معرفة العوامل المسببة للأزمة والقوى الداعمة لها والعوامل ذات الصلة بها .
2. ضرورة ان تتعاون دول الجوار الإقليمي لليبيا في إيجاد تحالف اقتصادي وعسكري شبيه بالاتحاد الأوروبي يعمل على وضع قواعد واسس ملزمة تساعد في حفظ امن المنطقة وذلك بحل جميع النزاعات بالوسائل السياسية والدبلوماسية بعيداً عن استخدام القوة .
3. يجب ان تعلم دولة ليبيا ان النفط يمثل مصدر تهديد لها اذا لم تعمل على وضع سياسة نفطية جديد تراعي مصالحها الاقتصادية والسياسية والتنمية في التحرشات والتدخلات الأجنبية فالمستفيد الأول من هذه الصراعات وتاجيجهما هم متنافسون على مواردها .

4. يجب الحصول على نوع من الوفاق الوطني من خلال تشكيل رؤية مستقبلية توفيقية مشتركة تساعد الشعب الليبي على صياغة استراتيجية وطنية تساعد على استقراره وازدهاره الى جانب التصدي للاطماع الأجنبية الاستعمارية في العمل على وحدة ليبيا.

المراجع والمصادر:

1. حسين، محمد، الظاهر، الأمن القومي العربي: مدخل نظري، مجلة الدراسات اليمنية، العدد 48، مارس 2013.
2. ربيع، حامد، نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط (مصر: دار الموقف العربي، 1984).
3. شريف، سالم، حمد، إدارة الأزمات، القاهرة، دار النشر، 2000م.
4. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، (القاهرة: الدار الجامعية، 2005م).
5. محمد، خضر، مفهوم الإستراتيجيات، موقع موضوع الإلكتروني، 3 أبريل 2016م، www.mawdo3.com